مجلس الخدمة المدنية



قرار رقم 1 لعندة 1987 بتــــان بدل مفور جلسات اللجان في الجهات الحكوم...ة

- - ... وطن البرسوم العادر في ١٩٢٩/٢/ في شأن نظام المندسة البدنية ،
 - _ وينام طي المتراح رديوان الموظفين ،

ـ لــرر ــ

- مادة (١) بيجوز بقرار من الوزير سع أعضا الليان في الجبية المكومة التي برأسها بدل مضور جلسات ونفا الأحكام هذا القرار بدودلك بالشرطين الأعين بد
 - _ أن يكن للجنة نظام مل يبين النماب اللازم لمحة الجلسة ،
- _ ألا يتقاض أمضاء اللجنة من اشتراكهم نبيها بكاناة مضهة بموجست قانون أو مرسوم أو قرار من مجلس الونداء ،
- مادة (٢٠) تصنف اللجنة في تطبيق أحكام هذا القرار في قشة من القنات السحاردة في المادة النالية وذلك وفقا لما يقرره الوزير المختص على صوا المهسسا أ المناطة باللجنة وستولياتها . *
- مارة (٣) يحدد بدل حضور الجلسات المنصوص طيه في النادة (١) طن الشميير الأثمني :

الحدالاتمن لبندل المغررغلال الشهبر بالدينار	بدل العفيو من الجامية بالدينار	اللبنة اللبنة
1 • • • • • • • • • • • • • • • • • • •	T • 1 •	أولـــــن نانبــــة ناكِــــة رايمـــة مامـــة

ومع ذلك يجوز للوزير المنعتم أن يترر منع البدل لأن من أمضاء اللجنة الواحدة بأقل من البدل المحدد للفئة التي تعنف فيها اللجنة

بادة (ع) لا يمنح مشر اللجنة البدل الدقرر الا عن الجلسة العميمة التي تعلمه الدق على أرقات العمل الرسين ويمضرها العفو تعلا.

هكرن المد الاتمى في حالة العقيمة في لجان فير بعنفة في تلك واحدة هو الحد الاتمى العقرر للجنة المعنفة في النفا الاطل وذلك واحدة هو المعنوة في النفتين الرابعة والماسسة منهكرن المد الاتمى في هذه إلمالة هو بجن المد الاتمى المارليات النفتين وقو اشترك العفو في لجان من النفات الثلاء الأول.

- مادة (ه) لا يجوز أن يتجاوز بدل المعلور الذي يبنح وننا لاحكام هذا النسرار الدي المعدد الاتمل المنصوص طيه في البادة الساينة مهما تعددت اللجان التي يشترك بهما العضو وسواء كانت هذه اللجان في جهة حكومة واحددة أو في عدة جهات حكومة ،
- مادة (٦) تقوم البية الحكومة التي قبها اللبنة ماذا لم يكن عضو اللجميد. موظفا في هذه البية مايلاغ البية المحكومة التي يتبعها المعتمد

مجاسالخدمة المدت

السد الاقمى للبدل ثم تسوية البلغ السنشرد من الناحبية السابي وفقًا للتعليبات البالية في. هذا النان .

مادة (٧) يتعظر ديوان التوظفين يصور بن الترارات التي تعدرها الجينسية المكومية فيما يتعلق ينشكيل اللجان ومنح بدل مغور جلمات الملجا وذلك غلال ثلاثين يوبا بن تاريخ مدورها .

الدة (١) يعمل بهذا الترار من تاريخ صدوره ويلغى كل حكم يتعارض مع احكاد ويتشرافي الجريدة الرسسسية ،